الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.24

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
20 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-55509 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/66/87)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/66/267 و A/66/322 و A/66/343 و A/66/361 و A/66/358 و A/66/365 و A/66/374 و A/66/518)

١ - **السيد شهيد** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه قام، بدون المساس بالمسائل التي رغب في إثارتها مع السلطات الإيرانية، بتوضيح الشواغل والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/361). وفيما يتعلق بالمنهجية، قال إنه لم يستطع ترتيب لقاء مع أي مسؤول في حكومة جمهورية إيران الإسلامية حتى اليوم السابق للجلسة، على الرغم من سعيه للتعاون مع الحكومة، وعندها كان الوقت قد فات على إمكانية إدراج ذلك في التقرير المؤقت (A/66/374). ولذا استند التقرير فقط إلى المقابلات التي أجراها مع بعض المواطنين الإيرانيين والتقارير الكتابية التي تلقاها من بعض المنظمات غير الحكومية ذات السمعة الطيبة.

٢ - وتتعلق غالبية الحالات المذكورة في التقرير بعدم كفالة الاحترام اللازم للحقوق المكفولة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي تدخل إيران طرفا فيها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبرغم ما يبدو من أن الإطار القانوني لجمهورية إيران الإسلامية يوفر الحماية لجوانب معينة من حقوق الإنسان، هناك جوانب قصور بيّنة في تنفيذ وإنفاذ التزاماتها، كما أن بعض عناصر قانونها الجنائي وممارساتها القانونية يتعارض مع المعاهدات المذكورة آنفا.

٣ - ويدّعى أن الحكومة أعاقت إجراء انتخابات حرة ونزيهة وحظرت حرية التعبير والاجتماع، وحرمت الأفراد من حقهم في التعليم، وقامت بمضايقة وتخويف الأقليات الدينية والإثنية والمدافعين عن حقوق الإنسان وتنظيمات المجتمع المدني والناشطين الدينيين. وجرى اعتقال نساء وطلاب وناشطين في مجالي السياسة والعمل وصحفيين وفنانين وبعض المدافعين عن البيئة، وزعماء دينيين، وبعض المحامين الذين يمثلونهم كذلك، وتقديمهم إلى المحاكمة. ووردت بلاغات عن جوانب قصور متعددة في تطبيق نظام العدالة، بما في ذلك ممارسات تصل حد التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة للمحتجزين، وإصدار أحكام بالإعدام بدون مراعاة للأصول القانونية والضمانات القضائية؛ والحرمان من الحصول على المشورة القانونية المعقولة والعلاج الطبي المناسب؛ واستشراء استخدام عمليات الإعدام السرية والعلنية؛ وفرض أحكام بالإعدام في قضايا تخص القاصرين، وتطبيق حكم الإعدام في حالات لا تستوفي المعايير الدولية المتعلقة بالجرائم ''بالغة الخطورة''.

٤ - ومن الضروري الاعتراف بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات الإيرانية، مثل القرار الذي صدر مؤخرا بإطلاق قرابة ١٠٠ سجين، كان عدد كبير منهم قد اعتقل لمشاركتهم في احتجاجات تتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩. وكان المقرر الخاص قد أرسل طلبا إلى الحكومة على أمل أن يتلقى معلومات منها عن الإجراءات والمعايير التي تستخدم في منح العفو. وفيما يتعلق بالسجناء المتبقين، ناشد المقرر السلطات كي تسمح بوصول الخدمات الطبية اللازمة لآية الله كازيمبي بورجيردي، وأن تنظر أيضا في أمر إطلاق سراحه فورا، علاوة على النظر في أمر إطلاق سراح جميع الأفراد الواردة أسماؤهم في التقرير.

٥ - وقد خضع سجل حقوق الإنسان لجمهورية إيران الإسلامية للتمحيص لأسباب منها عزوفها عن التعاون مع نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. فالتعاون وحده الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي وتقليل إمكانية تسييس القضية. وعلى الرغم من البيانات غير الرسمية بشأن الرغبة في التعاون والدعوة المفتوحة التي قدمت إلى المقرر الخاص منذ عام ٢٠٠٢، لم تستجب الحكومة للنداءات العاجلة بالسماح بزيارات للمقررين الخاصين المواضيعيين، و لم يقم أي منهم بزيارة منذ عام ٢٠٠٥. وقد أتيحت الفرصة لجمهورية إيران الإسلامية كي تبدي حسن نيتها من خلال السماح بالزيارتين القطريتين اللتين تنطوي عليهما ولاية المقرر الخاص وتيسير سبل الاتصال به. ويمكنها أيضا أن تبدي رغبتها في المشاركة البناءة من خلال استجابتها لنتائج الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها لعام ٢٠١٠، وللمسائل التي أبرزتها مختلف هيئات الأمم المتحدة، واستجابتها للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

٦ - وقد أحجم المقرر الخاص في هذه المرحلة الباكرة من ولايته، ونظرا إلى عدم وجود أي تفاعل مفيد مع الحكومة، عن إصدار توصيات أو استخلاص استنتاجات موضوعية. إلا أن الجمعية العامة تستطيع إصدار توصيات بناءة خاصة بها. واقترح المقرر الخاص أن تنظر الحكومة في أمر إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تماشيا مع مبادئ باريس، على النحو الذي اقترحه عدد من أعضاء مجلس حقوق الإنسان أثناء النظر في التقرير الدوري الشامل للبلد. ولعلها تنظر أيضا في إجراء استعراض طوعي لمنتصف المدة ليساعدها في تنفيذ التوصيات التي قبلتها.

٧ - وأعرب المقرر الخاص عن أمله في أن تيسر الولاية تعميق فهم حالة حقوق الإنسان في سياقيها الثقافي والتاريخي، وأن تدفع الجهود الرامية إلى معالجة التحديات الماثلة أمام جمهورية إيران الإسلامية إلى الأمام بطريقة تدريجية وشاملة. وأعرب عن تطلعه إلى التعاون مع السلطات وإقامة حوار مع المجتمع الدولي.

٨ - **السيد بيرغر** (ألمانيا): أعرب عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان المتدهورة في البلد، وبخاصة الزيادة الكبيرة في تنفيذ أحكام الإعدام. وأعرب عن ارتياعه بوجه خاص لإعدام أحد القاصرين بشنقه في ساحة عامة. وعلاوة على ذلك، يمثل الحكم بالإعدام على القس يوسف نادارخاني، بتهمة الردة، انتهاكا صارخا لحرية الأديان. يضاف إلى ذلك أن جمهورية إيران الإسلامية استمرت في محاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وزعماء المعارضة والمنشقين، مثلما حدث مؤخرا حينما حوكم المخرج السينمائي جعفر باناهي.

٩ - وقد لمح المجتمع الدولي من خلال تعيين المقرر الخاص، إلى أنه يراقب الحالة عن كثب وأنه سيكشف الغطاء عن الانتهاكات. ووجه الاتحاد الأوروبي أيضا رسالة قوية حين أضاف أسماء ٢٩ من الإيرانيين المنتهكين لحقوق الإنسان إلى قائمة جزاءاته، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وحثت ألمانيا السلطات الإيرانية بقوة على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والسماح للمقرر الخاص بدخول البلد، تمهيدا للزيارة الرسمية المقررة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

١٠ - وقال المتحدث إن المقرر الخاص أكد في تقريره استمرار التمييز الحاد ضد المرأة، وبخاصة من خلال القوانين التمييزية. وتساءل عما إذا كان المقرر الخاص سيتطرق إلى تلك المسألة حينما يلتقي بالسلطات الإيرانية. وأعرب أيضا عن اهتمامه بمعرفة رأي المقرر الخاص عن التأثير النسبي للخيارات المختلفة بشأن ممارسة ضغط دولي فيما يتعلق بالحالات الفردية لانتهاكات حقوق الإنسان.

١١ - **السيدة حسين** (ملديف): قالت إن ملديف، وهي بلد مسلم، انتفعت كثيرا بالتفاعل مع مختلف هيئات وآليات معاهدات حقوق الإنسان، أثناء فترة انتقالها إلى الحكم الديمقراطي. وأيدت ملديف تأسيس ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، التي رأت فيها فرصة للحوار وليس وسيلة للعقاب. وهي لذلك تحث الحكومة على الاستجابة لطلب المقرر الخاص بأن يزور البلد في أقرب فرصة ممكنة. وإذ ينتاب ملديف قلق عميق لحالة حقوق الإنسان المتدهورة في جمهورية إيران الإسلامية، فإنها تناشد الحكومة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق الأساسية للأقليات والمرأة ونشطاء حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني والنخبة المثقفة.

١٢ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى الجوانب البارزة في التقرير، موجها الانتباه بشكل خاص إلى سجن القادة السياسيين، مثل مير - حسين موسوي ومهدي كرّوبي، والزعماء الدينيين، مثل يوسف نادارخاني. وقال إن ثلاثة من السجناء السياسيين أعدموا في شهر كانون الثاني/يناير وحده، ضمن موجة إعدامات أعلن عنها رسميا. وأضاف أنه سيكون ممتنا لمعرفة رأي المقرر الخاص بشأن إيجاد طرائق ليستخدمها المجتمع الدولي بصورة فورية بغرض المساعدة في تحسين حالة حقوق الإنسان وتوفير الحماية لحقوق من يتعرضون لمحاكمات غير عادلة. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان دعاة حقوق الإنسان الذين تشاور معهم المقرر الخاص يرجحون أن يشدد النظام القيود المفروضة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٣ - **السيدة تشامبا** (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): أعربت عن قلقها العميق حيال انتهاكات حقوق الإنسان التي وردت تفاصيلها في التقرير. وأعربت عن رغبتها في معرفة تقييم المقرر الخاص لاحتمالات زيارته لجمهورية إيران الإسلامية قبل انعقاد الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان، والأولويات التي حددها لتلك الزيارة وما بعدها. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة الخطوات المحددة التي سيتخذها من أجل دعم تنفيذ الحكومة للتوصيات التي قبلتها من بين ما ورد في تقرير الاستعراض الدوري الشامل، والطريقة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم بها المساعدة. وأعربت عن اهتمامها بأن تعرف على وجه الخصوص، الكيفية التي يعتزم المقرر الخاص التطرق بها إلى التوصيات المتعلقة بإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وتحسين ظروف السجن والاعتقال بحيث تتسق مع المعايير الدولية. وتساءلت عن احتمال تصديق جمهورية إيران الإسلامية على المزيد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأجلين القصير أو المتوسط، وأيها سيحظى بالأولوية، إن كانت ستفعل ذلك. وأخيرا، وفيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في حالات الإعدام، أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت الإعدامات مقتصرة على الجرائم الأشد خطورة، ومدى تفشي حالات الإعدام العلنية والإعدام باستخدام وسائل مفرطة في القسوة، ومعرفة تقييم المقرر الخاص لمدى استقلال السلطة القضائية.

١٤ - **السيدة فريدمان** (المملكة المتحدة): أعربت عن القلق العميق الذي انتاب حكومتها بشأن التصريحات التي صدرت عن السلطات الإيرانية من أنها لن تتعاون مع المقرر الخاص أو تسمح له بزيارة البلد بصفته الرسمية. إذ ينبغي أن تحظى زيارة المقرر الخاص، بوصفها جزءا من ولايته المختصة بذلك البلد بعينه، بأولوية متقدمة على كل ما عداها من زيارات موظفي الأمم المتحدة الآخرين المعنيين بحقوق الإنسان. وتتفق المملكة المتحدة مع الرأي القائل بأن يركز المقرر الخاص اهتمامه على توصيات الاستعراض الدوري الشامل، على أن يشمل ذلك ما رفضته جمهورية إيران الإسلامية منها، علاوة على الملاحظات التي أبدتها هيئات المعاهدات، والاستنتاجات التي توصلت إليها الإجراءات

الخاصة الأخرى، والشواغل التي تناولها الأمين العام في تقريره. وأعربت المتحدثة عن رغبة وفدها في معرفة الكيفية التي يعتزم المقرر الخاص أن يوصل بها رسالته بأن التعاون في العمل معه يتيح الفرصة لتبديد قلق المجتمع الدولي. ونظرا لاتساع نطاق تلك الشواغل، فقد يكون من الأفضل تضييق بؤرة التركيز الأولي لتقتصر على بضعة موضوعات محددة، مثل الحصول على محاكمة عادلة.

١٥ - وتتابع المملكة المتحدة عن كثب التقدم المحرز بشأن مشروع قانون يتعلق بالمنظمات غير الدولية سيتحتم على المنظمات بموجبه الحصول على موافقة لجنة إشراف حكومية على تشكيل مجالس إدارتها، وستحل بموجبه جميع المنظمات غير الحكومية القائمة ويفرض عليها أن تتسجل من جديد لدى تلك اللجنة، مما يمنح الحكومة الإيرانية السيطرة الكاملة تقريبا على عمل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وطلبت المتحدثة إلى المقرر الخاص أن يحث جمهورية إيران الإسلامية على التخلي عن سن ذلك القانون.

١٦ - **السيد روبنسون** (أستراليا): أعرب عن القلق العميق الذي لا يزال ينتاب بلده إزاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وعلى وجه الخصوص استخدامها لعقوبة الإعدام، وتخويفها لنشطاء حقوق الإنسان واعتقالها لهم، وكبتها لحرية التعبير والتجمع، وطريقة معاملتها للأقليات الدينية والإثنية. وقال إن وفده يحث الحكومة على التعاون الكامل مع المقرر الخاص، معربا عن رغبة الوفد في معرفة الكيفية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعده بها على تنفيذ مهام ولايته.

١٧ - **السيدة بوتان** (كندا): دعت سلطات جمهورية إيران الإسلامية إلى أن تتعاون بشكل كامل مع المقرر الخاص. وأعربت عن قلق وفدها العميق للزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخرا في عدد حالات الإعدام، والبلاغات بشأن استخدام التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية وغير المألوفة، واستمرار تقييد حرية التجمع والرأي والتعبير. وأشارت إلى أن اختيار الفرد لمعتقده الديني يمثل أحد حقوق الإنسان الأساسية. ودعت جمهورية إيران الإسلامية إلى الإفراج عن الأفراد الذين اعتقلوا على أساس معتقداتهم الدينية والكف عن اضطهاد الأقليات الدينية والإثنية واللغوية. وفي ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة، أعربت المتحدثة عن اهتمامها بمعرفة رأي المقرر الخاص عمّا يتعين على الحكومة أن تفعله من أجل كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك كفالة حرية ونزاهة عملية اختيار المرشحين.

١٨ - **السيد ويتلاند** (النرويج): قال إنه لاحظ تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان بصورة لا يضاهيها أي تقدم تجاه فتح قنوات الاتصال مع الحكومة أو فيما يتعلق بجوهر الاتصالات. وأعرب عن تساؤل وفده عن رأي المقرر الخاص فيما يختص بإمكانية قيام حوار حقيقي مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن المسائل الموضوعية في الأجل المتوسط، وعن الكيفية التي يعتزم أن يتناول بها مع الحكومة الادعاءات الخطيرة المذكورة في التقرير.

١٩ - **السيدة سيكوينسوفا** (الجمهورية التشيكية): أعربت عن رغبة وفدها في معرفة الجرائم الأكثر انتشارا التي يحاكم عليها بالإعدام، وكذلك القوانين والممارسات المحلية التي ستشكل الهدف الأول للمقرر الخاص من أجل تحسين حالة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وقالت إنها ستكون ممتنة أيضا لمعرفة رأي المقرر الخاص بشأن التغلب على إصرار الحكومة على عدم التعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

٢٠ - **السيدة لوف** (سويسرا): طلبت معرفة رأي المقرر الخاص بشأن السبل الممكن طرقها لوقف استخدام عقوبة

الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك وقف المعاملة المزرية للمجتمع المدني والتعدي على حقوق المرأة واضطهاد الأقليات الإثنية والدينية. وتساءلت أيضا إلى أي مدى يرجح المقرر الخاص إمكانية قيامه بزيارة إلى البلد في عام ٢٠١١.

٢١ - **السيدة كافاناف** (نيوزيلندا): أعربت عن قلقها العميق بشأن استمرار تقييد حرية المعتقد والزيادة التي حدثت مؤخرا في عدد عمليات الإعدام، بما فيها إعدام القاصرين. وأعربت عن اهتمام وفدها بمعرفة رأي المقرر الخاص بشأن الدوافع الرئيسية لتلك الزيادة وما إذا كانت تشكل اتجاها طويل الأجل. وأعربت عن اهتمام الوفد أيضا بمعرفة رأيه عن إمكانية الدخول في حوار مع الحكومة بشأن الشواغل المذكورة آنفا، وبخاصة فيما يتعلق بالضمانات القضائية وكفالة مراعاة أصول المحاكمات، ومحاكمة القاصرين، علاوة على الكيفية التي يمكن بها تعزيز ذلك الحوار.

٢٢ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التقرير مدفوع بالطموحات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، وبخاصة المملكة المتحدة. ويتعين على الولايات المتحدة، التي لم تألُ جهدا في سبيل تأليب المجتمع الدولي عن طريق المعلومات المختلقة والمضللة، أن تشتغل بسجل حقوق الإنسان الداكن الخاص بها، سواء في الداخل أو في الخارج، وفي أماكن مثل الشرق الأوسط، حيث قتلت ملايين الأبرياء. وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة، سيكون من الأفضل لها أن تهتم بحقوق الإنسان الخاصة بشعبها.

٢٣ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثار نقطة نظام فطلب إلى المتحدث أن يكف عن إلقاء الاتهامات غير المؤسسة والتي لا تمت إلى الموضوع بصلة.

٢٤ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ملاحظاته في صميم الموضوع. وأضاف أن ما كان يفترض أن يكون استعراضا أوليا موجزا لاتجاهات حقوق الإنسان في بلده قد تضخم ليصبح تقريرا تفصيليا أعد على عجل وتضمن قائمة اتهامات مبالغ فيها ولا علاقة لها بالوقت الحاضر، ومستقاة من مصادر ضعيفة. وأردف أن جمهورية إيران الإسلامية قد أعربت عن استعدادها لتوفير جميع المواد اللازمة للمقرر الخاص كي يعد تقريرا متوازنا وجيد التوثيق، بغرض تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٢. وقال إن بلده ملتزم بصدق بكفالة ضمانات حقوق الإنسان في الأجل الطويل، بوصفه من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وطرفا في غالبية الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإنه حقق طفرات كثيرة وموثقة في سبيل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها. وهو يؤيد الإجراءات الخاصة بوصفها آليات فنية غير مسيّسة، وقد قدم دعوة مفتوحة لأصحاب الولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة في عام ٢٠٠٢. وقد زار جمهورية إيران الإسلامية منذ ذلك الحين ٦ مقررين خاصين، على الرغم من أن المقررين الخاصين اللذين وجهت لهما الدعوة لزيارة البلد من أجل حضور مؤتمرات متخصصة، قررا رفض الدعوة، منذ عام ٢٠٠٥. وقد تعاونت جمهورية إيران الإسلامية مع مجلس حقوق الإنسان ومع غيره من هيئات رصد المعاهدات. وقبلت أكثر من ١٢٠ توصية منبثقة عن استعراضها الاستعراض الدوري الشامل، الذي أجري في شباط/فبراير ٢٠١٠، وكانت تخطط لتوجيه الدعوة إلى اثنين من المقررين الخاصين في عام ٢٠١٢.

٢٥ - وفي الختام، أعرب المتحدث عن توقعات حكومته بأن يجري تعديل تقرير المقرر الخاص بغرض حذف المزاعم المتكررة، مراعاة للعدالة والنزاهة.

٢٦ - **السيد شهيد** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): رحب بعرض

الحكومة الإيرانية بأن تقدم دعمها الكامل من أجل كفالة صدور تقريره بصورة متوازنة ودقيقة من حيث محتواه من المعلومات. وقال إنه ينبغي دون شك، أن يعكس أي تقرير شامل شواغل البلد، معربا عن طلبه أن تشارك الحكومة في كفالة ذلك. ونظرا إلى أن ولايته تتعلق ببلد معيّن، فإنها تتيح له إمكانية تقييم السياق القطري للتقرير بصورة متعمقة وشاملة لجميع النواحي. ويتطلب ذلك منه التعاون مع الحكومة، والحصول على إذنها لدخول البلد، وعرض استنتاجاته عليها بصورة سرية قبل تقديم التقرير مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، من أجل تصحيح أية أخطاء يسترعى انتباهه إليها. ولذلك أعرب عن أمله في أن ترى جمهورية إيران الإسلامية في ولايته فرصة لإيجاد وسيلة للتقدم إلى الأمام، لا لإلحاق وصمة بها.

٢٧ - وأضاف أن عددا من الحالات الواردة في التقرير متكرر من حيث أنها تتناول مسائل متشابهة بصفة عامة. وفيما يتعلق بفوات أوان محتواه، قال إنه على الرغم من أن بعض ملفات الحالات قد تكون مغلقة، فإنها لا تزال ذات صلة بالموضوع.

٢٨ - وأعرب عن رأيه بأن أفضل وسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين في جمهورية إيران الإسلامية هي موافقتها على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت عليها دول كثيرة، تشمل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأفضل طريقة لتشجيع البلد على تحسين سجله لحقوق الإنسان هي مشاركة الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن في ذلك. وقال المقرر الخاص إن الحكومة أعربت عن تطلعها لأن يعكس التقرير آراءها، ولمعرفة ما إذا كان تركيزه ينصب على الحالات الموثقة، وعن أنها سترد على المسائل التي تثار فيها على الأرجح، في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بالجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام أكثر من غيرها، كانت نسبة ٧٠ في المائة منها متصلة بتهم تتعلق بالمخدرات، وما تبقى منها متصلا بتهمة المحاربة ذات التعريف المبهم (العداء للذات الإلهية)، وبجرائم جنسية في بعض الأحيان. وظهرت مؤخرا أمور ذات صلة بمخيم أشرف.

٢٩ - وأضاف أنه سيكون من المفيد حقا التركيز على مجالات محددة، معربا عن حرصه على مناقشة ذلك الموضوع مع السلطات الإيرانية. وقال إن الإجراءات الممكن اتخاذها تندرج في ثلاث فئات: الردود الفورية، في إطار القوانين الحالية؛ وردود الأجل المتوسط، التي تتطلب تغييرات في القوانين؛ وردود الأجل الطويل، التي تشمل التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الملحق بها، مما سيتيح إمكانية إنشاء آلية وقائية وطنية تماشيا مع مبادئ باريس.

٣٠ - واختتم حديثه بالإشارة إلى أنه بذل كل جهد ممكن لفتح قنوات مع الحكومة وتأكيد حياده واستقلاله وموضوعيته وشفافيته من خلال الالتقاء بممثلين للبلدان ذات الصلات الوثيقة معها. وأكد المقرر الخاص مجددا أمله في أن ترى جمهورية إيران الإسلامية في ولايته فرصة لإقامة حوار بناء وليس لفرض عقوبات عليها.

٣١ - **السيد أوجيا كوينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): عرض تقريره (A/66/365) قائلا إن الحكومة التي انتخبت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أبدت التزامها بالإصلاح واتخذت خطوات من أجل دفع عجلة الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها في ميانمار. وقد حدد الرئيس، منذ توليه منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أولويات مشجعة تشمل تعزيز الحقوق والحريات الأساسية واحترام سيادة القانون وتأسيس جهاز قضائي مستقل ويتسم

بالشفافية، كما منح العفو مؤخرا لمائتي شخص آخرين من سجناء الضمير. وشكلت المحادثات المستمرة بين داو أونغ سان سوكيه ووزير العمل، واجتماعها مع الرئيس، علامات مشجعة تدل على استعداد الحكومة للدخول في حوار مع المعارضة السياسية، وهو أمر ضروري لتحقيق المصالحة الوطنية. وناقش الجهاز التشريعي الجديد، خلال دورتين عاديتين، مسائل هامة وحساسة تتصل بحقوق الإنسان. وتحول مشروع قانون يتعلق بتنظيمات العمل إلى قانون بعد التوقيع عليه، وسيؤدي اعتماد مشروع تعديل لقانون تسجيل الأحزاب السياسية إلى إدخال تغييرات ملموسة، تشمل إزالة فقرتين رئيسيتين: تحظر إحداهما على أي شخص يصدر بحقه حكم قضائي الانضمام إلى حزب سياسي، وتشترط الأخرى أن ينافس أي حزب سياسي على ٣ مقاعد في الانتخابات العامة على أقل تقدير. ورفعت الحكومة بعض القيود التي كانت مفروضة على وسائط الإعلام والإنترنت، بما في ذلك رفع الحظر عن المواقع الشبكية الأجنبية، ونادى رئيس شعبة أمن الصحافة وتسجيلها مؤخرا برفع الرقابة عن الصحف. ويحتاج مشروع قانون آخر بشأن التجمعات والتظاهرات السلمية إلى شيء من إعادة الصياغة كي يتسق مع المعايير الدولية.

٣٢ - ومن الضروري أن تعزز ميانمار نزاهة مؤسساتها وهيئاتها وتحسن عمل تلك المؤسسات. وهناك حاجة ماسة لتوضيح كنه ممارسات الجهاز التشريعي الوطني وأنظمته وإجراءاته، بما في ذلك الأنظمة التي تحكم الحصانة البرلمانية، ويتعين على ميانمار أن تسعى إلى الحصول على مساعدة المجتمع الدولي والمنظمات المختصة من أجل تعزيز كفاءة عمل الجهاز التشريعي وتنمية قدرات أعضائه. ولا يتمتع الجهاز القضائي بالاستقلال ولا الحياد، ولا يزال ينظر في القضايا من خلف أبواب مغلقة ويلغي رخص عمل المحامين المدافعين عن سجناء الضمير بصورة جزافية. ويتعين على الحكومة، علاوة على إعادة إصدار رخص العمل المذكورة، تنفيذ توصيات المقرر الخاص السابقة بشأن الجهاز القضائي، التي تشمل ضمانات قضائية مثل المحاكمات العلنية، وقبول المساعدة التقنية من المجتمع الدولي بشأن إصلاح الجهاز القضائي وتنمية قدرات القضاة والمحامين وتدريبهم. ومن الضروري خفض تكلفة تسجيل المرشحين ورفع القيود عن أنشطة الأحزاب السياسية وحملاتها الانتخابية، وكفالة النظر في الشكاوى بمزيد من حسن التوقيت والشفافية، وكفالة احترام حرية التعبير والتجمع والتنظيم، كي تتعزز إمكانية المشاركة في الانتخابات القادمة وتكون أكثر شمولا وشفافية.

٣٣ - ولا تزال الأقليات الإثنية والدينية تواجه تمييزا مستشريا. وتتسم كفالة احترام حقوق الأقليات الإثنية بأهمية حاسمة لتحقيق المصالحة الوطنية في ميانمار، وكفالة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها في الأجل الطويل. ومن الضروري أن تعمل الحكومة مع الأقليات الإثنية على إيجاد حلول للشواغل التي طال أمدها وترسخت جذورها. ولا تزال التوترات في مناطق التماس الإثنية والتراعات مع بعض الجماعات الإثنية المسلحة تتسبب في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام الألغام الأرضية من قبل الدولة والجماعات المسلحة غير التابعة لها معا. وحث المقرر الخاص ميانمار على توقيع اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة حظر الألغام) والعمل مع المنظمات الدولية على وضع خطة شاملة لوقف استعمال الألغام الأرضية وكفالة إزالتها بصورة منهجية وإعادة تأهيل ضحاياها. وحثها أيضا على إعداد الصيغة النهائية لخطة عمل فعالة لوقف استمرار تجنيد القوات المسلحة للأطفال.

٣٤- ويتعين على ميانمار، كي تخدم أغراض المصالحة الوطنية، إطلاق سراح جميع سجناء الضمير المتبقين، بصورة غير مشروطة، قبل الانتخابات التكميلية القادمة. وأشار

المقرر الخاص إلى الادعاءات المتعلقة بتعذيب السجناء وإساءة معاملتهم، وحث الحكومة على اتخاذ إجراءات فورية لكفالة اتساق ظروف الحبس ومعاملة المحبوسين مع المعايير الدولية، وعلى السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية التي عادت ثانية إلى البلد، بدخول السجون والوصول إلى السجناء. وأعرب المقرر الخاص أيضا، في ضوء توصياته السابقة والتزام رئيس البلد باحترام سيادة القانون، عن أمله في أن تحدد الحكومة موعدا مبكرا لإكمال الإصلاحات القانونية التي طال انتظارها، والمطلوبة من أجل توضيح الأحكام القانونية المبهمة التي استمر استخدامها سنوات طوال لإدانة سجناء الضمير. وتطرق إلى شواغل أخرى تشمل الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة في مناطق الأقليات الإثنية؛ ومصادرة العسكريين للأراضي؛ واستغلال الموارد الطبيعية؛ وقسر السكان على الانتقال من مواطنهم لأغراض ديمغرافية، وتشريدهم لأغراض إنمائية.

٣٥ - واستمر المقرر الخاص في تلقي اتهامات بحدوث انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. وتتحمل الحكومة مسؤولية إنهاء الإفلات من العقاب من خلال تشكيل هيئة ذات مصداقية وتتمتع بالاستقلال، لتقصي الحقائق وإيجاد وسائل فعالة للانتصاف. وإذا فشلت الحكومة في ذلك أو عجزت عن تحقيقه، يتحمل المجتمع الدولي حينها تلك المسؤولية. وأعرب المقرر الخاص في ذلك الصدد، عن ترحيبه بتشكيل لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان. ولكي تكفل الحكومة تمتع اللجنة بما تحتاج إليه من استقلال وقدرة على استيفاء متطلبات مبادئ باريس، يتعين عليها السعي للحصول على المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأعرب المقرر الخاص عن أمله في الالتقاء باللجنة أثناء عودته إلى زيارة ميانمار، قائلا إنه سيقدم تقييما أوليا عن دور اللجنة المحتمل في كفالة العدالة والمساءلة حينما يقدم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان، في آذار/مارس ٢٠١٢.

٣٦ - وفي الختام أعرب المقرر الخاص عن تقديره لمشاركة ميانمار في فعاليات المجتمع الدولي، وعن امتنانه لما لمسه من تعاون ومرونة خلال زيارته التي قام بها في آب/أغسطس، تمهيدا لتقديم تقريره إلى الجمعية العامة، قائلا إنه يأمل في أن تتاح له فرصة أخرى لزيارة البلد قبل تقديم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٢.

٣٧ - **السيد كياو** (ميانمار): قال إنه اكتسب فهما عميقا للتقدم المحرز في ميانمار، خلال السنوات الثلاث التي انقضت منذ تقديم تقرير المقرر الخاص السابق إلى الجمعية العامة (A/63/314). وقد دخلت ميانمار حقبة جديدة من الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب. واستبدلت المعايير القديمة بأخرى جديدة مثل قانون تنظيمات العمل. ويتمتع أعضاء البرلمان بالحق في إثارة التساؤلات وتقديم المقترحات وعقد المداولات. وقبلت عضوية ميانمار في الجمعية البرلمانية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتستعد للالتحاق بالاتحاد البرلماني الدولي. وقد حدد الرئيس الجديد هدفا واضح المعالم يتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل تحقيق المصالحة الوطنية. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، وجهت الحكومة دعوة لعقد مباحثات للسلام، بهدف وضع حد لحركات التمرد التي دامت عشرات السنين. وأعرب المتحدث عن امتنانه للمقرر الخاص لاعترافه باستعداد الحكومة للاستماع إلى صوت الشعب وبذلها جهدا مستمرا للتصدي للتحديات المتبقية، على نحو ما اتضح من قبولها ٧٤ توصية من التوصيات التي قدمت خلال استعراضها الدوري الشامل البالغ عددها ١٩٠ توصية.

٣٨ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أسست ميانمار لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان، المعنية بالتحقيق في الشكاوى

التي يقدمها المواطنون، وإحالتها، إن كان لها ما يبررها، إلى السلطات المختصة من أجل اتخاذ إجراءات أخرى بشأنها. واللجنة هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، ومن المقرر أن تتعاون بشكل نشط مع المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. واتخذت ميانمار خطوات من أجل التصديق على بعض الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها، واتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ومنذ تولي الرئيس منصبه، عمد إلى ممارسة سلطاته الدستورية من أجل منح العفو في أكثر من ٢٦ ٠٠٠ حالة، وسيستمر في ذلك حسب الاقتضاء.

٣٩ - وأحاطت ميانمار علما وبشكل جاد، بمقترحات المقرر الخاص والشواغل التي أعرب عنها. وقد حان الوقت لوقف ممارسة إصدار قرار قطري خاص بميانمار، في ضوء التقدم الملحوظ وغير القابل للنقض الذي أحرزته تجاه تطبيق الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٤٠ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن سرور وفده لتمكن المقرر الخاص من زيارة بورما لأول مرة منذ عام ٢٠١٠. وأضاف أنه على الرغم من التطورات الإيجابية في حالة حقوق الإنسان في بورما، لا تزال تلك الحالة كئيبة.

٤١ - **السيد كياو** (ميانمار): أثار نقطة نظام مذكرا ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بأن الاسم الرسمي للبلد هو ميانمار.

٤٢ - طلب الرئيس تعاون جميع الممثلين في استخدام الأسماء الرسمية للبلدان.

٤٣ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن اعتذاره، لكنه أوضح اعتزامه الاستمرار في الالتزام بالعبارات الرسمية المستخدمة في بلده. وقال إنه من الضروري أن تبدأ الحكومة عملية استعراض دستورها وقوانينها من أجل تحقيق اتساقها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأضاف أنه برغم المبادرات المشجعة التي اتخذها الحكومة مؤخرا، بما في ذلك الحوار الموضوعي الجاري مع الزعيمة المؤيدة للديمقراطية أونغ سان سوكيه، فإن وفده يضم صوته إلى المقرر الخاص في دعوته إلى إخلاء سبيل جميع السجناء السياسيين بصورة غير مشروطة، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بالأقليات الإثنية في البلد. وحث المتحدث اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثا على التحقيق في تلك الانتهاكات وفقا لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، نظرا إلى أن صدق الجهود التي تبذل للتحقيق فيها، ومصداقية تلك الجهود وسرعتها، توفر الاستنارة لقرارات المجتمع الدولي بشأن أفضل السبل لدعم المساءلة في بورما.

٤٤ - **السيد كياو** (ميانمار): أثار نقطة نظام مكررا طلبه بأن تستخدم الوفود الاسم الرسمي لبلده.

٤٥ - ناشد الرئيس الممثلين مرة أخرى أن يستخدموا الأسماء الرسمية التي تطلق في الأمم المتحدة على البلدان.

٤٦ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلب إلى المقرر الخاص أن يدلي بملاحظاته بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها في المناطق الحدودية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمساءلة، وكذلك بشأن الكيفية التي يستطيع المجتمع الدولي أن يساعد بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في اكتساب المصداقية والحصول على الاستقلال.

٤٧ - **السيدة تشامبا** (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يشاطر المقرر الخاص مشاعر القلق التي أبداها، على الرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت مؤخرا، وبخاصة فيما يتعلق باستمرار حبس الكثيرين من سجناء الضمير، مضيفة أن الاتحاد الأوروبي سينضم مرة

أخرى إلى مقدمي مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وقالت إن وفدها سيكون ممتنا لمعرفة رأي المقرر الخاص بشأن المجالات المحددة التي تستطيع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أداء دور فيها، والتدابير التي ينبغي اتخاذها كي تتمكن اللجنة من ذلك. وتساءلت المتحدثة أيضا عن الخطوات التي يتعين على الحكومة اتخاذها من أجل توسيع نطاق حريات وسائط الإعلام وتعزيزها، والمجالات الأخرى خلاف إصلاح الجهاز القضائي التي ينبغي أن تسعى الحكومة فيها للحصول على الإرشاد من المجتمع الدولي، بما في ذلك إرشادات المقررين الخاصين المواضيعيين.

٤٨ - **السيد كوداما** (اليابان): أعرب عن تقدير وفده لجهود الحكومة تجاه تحقيق المصالحة الوطنية وتطبيق الديمقراطية، علاوة على تسريعها للحوار مع الشركاء الدوليين، مثل المقرر الخاص. ومن الضروري أن تفي الحكومة بالتزاماتها بشكل كامل وأن يوفر المجتمع الدولي الدعم والمساعدة. ولذلك تتوقع اليابان أن تكون الانتخابات التكميلية القادمة حرة ونزيهة وشاملة، وأن يزور المقرر الخاص البلد قبل تقديم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر، وستواصل اليابان بذل قصارى جهدها من أجل تعزيز الحوار الرفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان في ميانمار. وسيكون وفده ممتنا لمعرفة تعليقات المقرر الخاص بشأن أية ممارسات جيدة نشأت أو دروس قيّمة استقيت نتيجة التعاون بين حكومة ميانمار ومفوضية حقوق الإنسان، علاوة على أشكال أو مجالات التعاون المستقبلية المتوقعة.

٤٩ - **السيدة بوتين** (كندا): رحبت بجوانب التحسن الذي لاحظها المقرر الخاص أثناء زيارته، بما في ذلك تعزيز الأنشطة البرلمانية وتوسيع نطاق حرية الصحافة ووقف المشاريع الكبرى التي قد تكون ضارة. وأعربت عن تشجيع كندا للحكومة على الاجتماع مع الزعيمة المناصرة للديمقراطية، أونغ سان سوكيه، التي ترقب كندا حالتها عن كثب، وعن ترحيبها بما جرى مؤخرا من إخلاء سبيل موجة أخرى من السجناء السياسيين، على الرغم من استمرار مناداتها بالإفراج بصورة غير مشروطة عن الكثيرين الذين لا يزالون رهن الاعتقال. وقد انزعجت كندا للمشاكل الكبرى التي تركت بلا حلول في بعض الحالات، مثل حالة المشاكل الإثنية التي تركت لتستفحل. وحثت كندا السلطات مجددا على الدخول في حوار صادق وشامل مع الطوائف الإثنية، وجددت دعوتها لإجراء تحقيق كامل عن انتهاك حقوق الإنسان على يد الحكومة والأفراد العسكريين. وأعربت عن اهتمام وفدها بمعرفة رأي المقرر الخاص عن العفو الذي أعلن عنه في وقت سابق من ذلك الشهر، والحصول على تفاصيل أوفى عن حالة حرية الأديان في بورما.

٥٠ - **السيد فريك** (ليختنشتاين): أعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي سيكفل المجتمع الدولي بها دعم الأمم المتحدة لتدابير توفير العدالة وكفالة المساءلة ومعرفة الحقائق في ميانمار، والخطوات التي يمكن اتخاذها لتأمين المكاسب التي تحققت بالفعل.

٥١ - **السيدة سلمان** (ماليزيا): رحبت بالتحول الإيجابي الذي شهدته ميانمار وشجعت الحكومة على الاستمرار في طريق الإصلاح الديمقراطي. وقالت إن بلدها لا يزال مقتنعا بأن النهج الأمثل هو التفاعل الإيجابي. وتحتاج ميانمار إلى دعم المجتمع الدولي في مجالي بناء القدرات وتحقيق المصالحة الوطنية، وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد للمساهمة بأية طريقة ممكنة في تحقيق المصالحة الوطنية الكاملة.

٥٢ - **السيد كيم** (جمهورية كوريا): قال إنه على الرغم من المبادرات الإيجابية الكثيرة التي اتخذتها الحكومة، لا تزال هناك حاجة لاتخاذ مزيد من الخطوات. ويشارك وفده في الحث على كفالة توسيع دائرة المشاركة في الانتخابات

التكميلية القادمة، وأن تكون أكثر شمولا وشفافية. ولا بد أيضا من أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها تجاه تحقيق العدالة وكفالة المساءلة من خلال السماح بإجراء تحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان على يد مؤسسة مستقلة ومحايدة، وجمهورية كوريا على ثقة من أن المقرر الخاص سيواصل حواره البناء معها في ذلك الصدد. وأعرب المتحدث عن انضمام وفده مرة أخرى إلى المنادين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين. وتحتاج ميانمار، بوصفها بلدا يمر بحالة تحول، لأن تقبل المساعدة من المجتمع الدولي، وتتوقع جمهورية كوريا أن يواصل المقرر الخاص ممارسة مهام ولايته في تعاون تام مع الحكومة.

٥٣ - **السيدة لوف** (سويسرا): أعربت عن التقدير لتعاون ميانمار مع المقرر الخاص ولجهودها الرامية إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وعن التقدير للتقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة في مجالي حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية. وقالت إن وفدها يدعو الحكومة إلى الإفراج غير المشروط وبدون تأخير عمّن تبقى من سجناء الضمير، ويناشدها اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق اتساق ظروف الحبس ومعاملة السجناء مع المعايير الدولية. وأعربت المتحدثة عن حرص سويسرا على معرفة الكيفية التي تستطيع أن تقدم بها المساعدة إلى الحكومة في جهودها الرامية إلى وضع حد للاستخدام البشع للسجناء والمدنيين كدروع بشرية. وعن تأييدها للتوصية بحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع الحالات، وبأن تصدق الحكومة على معاهدة حظر الألغام. ولا تزال سويسرا مترعجة للأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين بسبب النزاعات العرقية وتشجع الحكومة على الاستمرار في طريق المصالحة الوطنية، التي تعني ضمنيا إنهاء ذلك النزاع عن طريق التفاوض. وأعربت المتحدثة عن رغبة وفدها في معرفة التدابير التي يقترحها المقرر الخاص من أجل تعزيز احترام حقوق الأشخاص المشردين داخليا، وبخاصة حقهم في العودة بأمان وكرامة. ويرغب الوفد في معرفة أفضل طريقة تستطيع سويسرا أو الأطراف الأخرى من خلالها تشجيع الحكومة على السعي للحصول على المساعدة الدولية في مجالي بناء القدرات وتوفير التدريب للقضاة والمحامين.

٥٤ - **السيدة رشيد** (ملديف): أعربت عن فهم بلدها الدقيق لضرورة توفير دعم قوي من قبل المجتمع الدولي، من منطلق تجربة بلدها الذاتية الحديثة المتعلقة بالانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. ولذلك السبب يحث بلدها جميع الدول على الانضمام إليه في عرض توفير المساعدة لميانمار. وأعربت عن تفاؤل ملديف بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. وقالت إن استئناف النشاط السياسي بعد توقف زاد على نصف قرن من الزمان، يشير بوضوح إلى الاستعداد للعمل على إجراء إصلاحات حقيقية وتحقيق المصالحة الوطنية. لكن ملديف مترعجة بوجه خاص لما لاحظته من تدهور نظام التعليم والتمييز الذي يتعرض له الكثيرون والظروف المزرية التي أجريت فيها انتخابات عام ٢٠١٠، وهي تعرب عن تأييدها الكامل لتوصيات المقرر الخاص بشأن تلك المسائل. وانضمت ملديف إلى الأصوات التي تحث الحكومة على الإفراج غير المشروط لمن تبقى في الحبس من سجناء الضمير، وقد أعربت عن تأييدها للأمين العام في دعوته لميانمار كي تكثف جهودها المتعلقة بالإصلاح. وفي ذلك الصدد، قالت المتحدثة إن وفدها سيكون ممتنا لمعرفة وجهة نظر المقرر الخاص فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته ميانمار في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها لتحقيق الديمقراطية.

٥٥ - **السيد هاربر** (المملكة المتحدة): أعرب عن تأييد المملكة المتحدة، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، لقرار الجمعية العامة المقترح بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي يهدف إلى تحديد المجالات التي يمكن أن يوجه إليها الاهتمام والمساعدة بصفة مستمرة، وتجديد ولاية الأمين العام

للمساعي الحميدة. وبرغم ما طرأ مؤخرا من تطورات إيجابية، لا تزال هناك مسائل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان. وأعرب المتحدث عن انضمام وفده إلى المقرر الخاص في الدعوة إلى وضع خطة محددة وذات جدول زمني محدد للإفراج عن السجناء السياسيين، والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر باستئناف زياراتها غير المقيدة إلى السجون، وإيجاد حل لمسألة مركز الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وقال إن الوفد مترعج لاندلاع النزاع الإثني مجددا، حيث لا يمكن حله سوى من خلال معالجة الظلامات التي طال أمدها. وأعرب عن أمل الوفد في أن تثبت اللجنة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان جدواها باعتبارها آلية تصلح لإجراء تحقيق يتسم بالمصداقية في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية، وكفالة المساءلة في الوقت المناسب. ويجب على المجتمع الدولي، إذا لم تفعل اللجنة ذلك، أن يكفل تقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى المحاكمة، بوسائل تشمل إنشاء هيئات من قبيل لجنة للتحقيق. وترحب المملكة المتحدة بمعرفة رأي المقرر الخاص عن قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على إجراء مثل ذلك التحقيق. وهي مهتمة أيضا بمعرفة توصياته بشأن بناء قدرة الجهاز القضائي وكفالة الحصول على خدمات محامين مستقلين، علاوة على معرفة ما إذا كان قد ناقش تلك المسائل مع الحكومة أثناء زيارته مؤخرا. وينبغي أن ينصب اهتمام المقرر الخاص في تقريره القادم على الانتخابات التكميلية، وأن يبحث عن الكيفية المثلى لتحقيق السيطرة المدنية على الشؤون العسكرية، وهي مسألة حيوية لكفالة احترام سيادة القانون.

٥٦ - **السيد ويتلاند** (النرويج): أعرب عن تأييد وفده لولاية المقرر الخاص وتقديره لتقريره، الذي يرى الوفد أنه يتسم بالنزاهة والدقة ويشكل أساسا جيدا لمواصلة العمل. وكان وزير خارجية النرويج قد زار ميانمار قبل أسبوعين من ذلك التاريخ، واتفق تحليله للحالة بشكل عام مع تحليل المقرر الخاص لها. وأعربت النرويج عن اهتمام خاص بالحاجة إلى بناء قدرات البرلمان والجهاز القضائي، وقدرات جميع مؤسسات الدولة في واقع الأمر. وهي تؤيد بقوة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق ذلك الغرض، وقد وجهت الدعوة إلى وفود من البرلمان ووزارة الشؤون البيئية لزيارة النرويج. وقال المتحدث إن وفده سيكون ممتنا لمعرفة أفكار المقرر الخاص المتعلقة بالسياسات والقرارات التي تحول دون حصول حكومة ميانمار على المساعدة من المؤسسات المتعددة الأطراف.

٥٧ - **السيدة لي جياومي** (الصين): أشارت إلى مقترح الصين بأن تعالج مسائل حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون، لا بإصدار قرارات وإنشاء آليات تتعلق بحقوق الإنسان في بلدان معينة. وذكرت المتحدثة الدول الأعضاء بواجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية لميانمار، وحثت المقرر الخاص على الالتزام الصارم بولايته، أي إجراء تقييم موضوعي ومتوازن ومحايد لحالة حقوق الإنسان في ميانمار وتعزيز حواره مع الحكومة وتشجيع احترام حقوق الإنسان ورعاية المصالحة الوطنية.

٥٨ - وأعربت عن رفض الصين للاتهامات الواردة في التقرير. وقالت إن الشركات الصينية في ميانمار وغيرها من البلدان الأخرى ملزمة باحترام قوانين تلك البلدان. وقد أطلقت مشاريع الطاقة المائية التي أثيرت حولها التساؤلات بعد إجراء تقييم جاد واختبارات علمية، وهي تهدف إلى خدمة مصالح شعب ميانمار. وقد أسهمت مشاريع صينية متعددة ومتنوعة في التنمية الاقتصادية لميانمار عبر السنوات. وستواصل الصين التعاون مع ميانمار على أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة.

٥٩ - **السيد سريفالي** (تايلند): قال إنه يتعين النظر إلى الأحداث التاريخية التي شهدتها ميانمار مؤخرا باعتبارها

خطوات حاسمة في مسيرة التنمية الديمقراطية الطويلة الأجل. وقال إن تايلند تحيي ميانمار على الجهود الملموسة التي بذلتها، وعلى مشاركتها في العمل مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك، وتعرب عن اهتمامها بالتعاون مع المجتمع الدولي. وهي لا تبالغ إذ تؤكد على ضرورة الاعتراف بالعملية الجارية هناك الآن وتشجيعها. وما من وقت بأفضل من هذا كي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات من أجل رفع الجزاءات وزيادة المساعدة التقنية الإنمائية وتنمية الموارد البشرية وتطبيع البرنامج القطري المتعلق بميانمار للبرنامج الإنمائي. وتقف تايلند على أهبة الاستعداد لمساعدة ميانمار بأية طريقة تريد، من منطلق كونها جارة لصيقة لها وتشترك معها في عضوية الجمعية البرلمانية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٠ - **السيد يودا** (إندونيسيا): شجع ميانمار على الشروع في تنفيذ خطة الإصلاح ذات العشرة بنود. ونظرا إلى تشكك بعض البلدان بشأن التزام ميانمار بتطبيق الديمقراطية في الأجل الطويل، أعربت إندونيسيا عن ترحيبها بالحماس الذي أبدته الحكومة مؤخرا بشأن الاتصال بالمجتمع الدولي كي تطرح قصتها بنفسها. ويجب على الدول الأعضاء أن توفر الدعم اللازم لكفالة أن يؤدي التقدم على طريق تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار. وستواصل إندونيسيا مد يد العون، سواء على الصعيد المتعدد الأطراف في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أو على المستوى الدولي، من أجل مساعدة ميانمار في تنفيذ برنامج الإصلاح.

٦١ - **السيد بوتر** (أستراليا): أعرب عن ترحيب وفده بالحصول على مزيد من المعلومات من المقرر الخاص بشأن الكيفية التي يستطيع بها أعضاء الأمم المتحدة كفالة تنفيذ عملية الإصلاح في ميانمار على أفضل وجه.

٦٢ - **السيد لوهان** (الجمهورية التشيكية): قال إن بلده لا يزال مقتنعا بضرورة إدخال تحسينات كبيرة، برغم الأحداث المشجعة التي شهدها البلد مؤخرا. إذ لا يزال جيش ميانمار يسيء معاملة المدنيين ويرتكب الفظاعات، على الرغم من الحظر الذي فرضته الحكومة. وطلب المتحدث إلى المقرر الخاص الإفصاح عن آرائه بشأن احتمالات تغير الجيش ودور المجتمع الدولي في تشجيع هذا التغير. وتواصل الجمهورية التشيكية تأييد قيام حوار جاد بشأن توصيات المقرر الخاص السابقة المتعلقة بتشكيل لجنة تحقيق، حيث تعتقد أنها الوسيلة الأكثر فعالية لكفالة إجراء تحقيق مستقل ومحايد وذي مصداقية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وهي مهتمة بمعرفة رأي المقرر الخاص بشأن رغبة الحكومة في تنفيذ تحقيق خاص بها وقدرتها على ذلك.

٦٣ - **السيد أوجيا كوينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال إنه يتعين على حكومة ميانمار اتخاذ قرار قاطع بالإفراج عن جميع سجناء الضمير. وقال إن داو أونغ سان سوكيه، التي أقامت علاقات طيبة مع السلطات وتسعى جاهدة لفهم ما يدور في البلد، تعطي مثالا لما يمكن لسجناء الضمير الآخرين فعله حال الإفراج عنهم. ولا ينبغي أن تحاول الحكومة إيجاد حل عسكري للنزاعات التي استمرت عقودا طويلة في مناطق الطوائف الإثنية. بل يتعين عليها عوضا عن ذلك التمهيد للمصالحة ولتحقيق السلام عن طريق التفاوض، من خلال تحمل مسؤوليتها تجاه تحقيق العدالة وكفالة المساءلة، كي تكبح نهج انتهاك الحقوق الأساسية بصورة واسعة ومنهجية. وأعرب المقرر الخاص عن التزامه بالعمل على أن تنال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الحديثة النشأة الاستقلال الذي تحتاج إليه من أجل التحقيق في تلك الانتهاكات. وحث الدول الأعضاء على البحث عن سبل للتعاون مع ميانمار في إصلاح النظام القضائي وتحسين النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع

مفوضية حقوق الإنسان. ويتعين عليها كذلك استكشاف طرائق لمساعدة البرلمان في تحقيق إمكاناته الواسعة جدا.

٦٤ - ويجب أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة التاريخية التي لا تتاح سوى مرة واحدة لدعم التحول السياسي والاجتماعي والثقافي في ميانمار خلال فترة انتقالها إلى الحكم الديمقراطي. وقال إن وظيفته، بوصفه المقرر الخاص، تتمثل في العمل الجاد مع حكومة ميانمار من أجل تحقيق الهدف الأسمى لما بعد الديمقراطية: أي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو صنو لتحقيق رفاهية الشعب. ونظرا إلى أن جميع عمليات الانتقال إلى الديمقراطية تكون تدريجية وتتعرض حقوق الإنسان أثناءها للامتحان، يكون من الضروري اتخاذ قرارات فورية قاطعة وجذرية، ولذلك يحث الحكومة على أن تفعل ذلك في المجالات التي أشار إليها.

٦٥ - **السيد داروسمان** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن التقرير المعروض على اللجنة (A/66/322) يغطي الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويشمل زيارته إلى تايلند، حيث التقى بالمسؤولين في حكومتها وبممثلين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والسلك الدبلوماسي. وحصل على معلومات جرى تجميعها أثناء مهمته، بالإضافة إلى تقارير ومقابلات وورقات إحاطة أعدتها المنظمات غير الحكومية ومكاتب الأمم المتحدة ومصادر موثوقة كثيرة أخرى.

٦٦ - وتشير الإحصاءات المتاحة للفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، إلى أن قرابة ٨٧٠ شخصا من طالبي اللجوء السياسي من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عبروا الحدود إلى داخل تايلند، التي تتمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية، خلافا لعدد من الدول الأخرى في المنطقة. ويستغل المتاجرون بالبشر طالبي اللجوء السياسي أحيانا، وكثيرا ما تتعرض النساء طالبات اللجوء السياسي لأشكال مختلفة من العنف. وذكّر المقرر الخاص الدول بضرورة كفالة حصول طالبي اللجوء السياسي على إجراءات التقييم والحماية ووصولهم إلى المنظمات التي تقدم المساعدة للاجئين، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير لإحباط عمل المتاجرين بالبشر أو مهربي الأشخاص. وتستخدم معظم بلدان جنوب شرق آسيا الحبس كأداة إدارية للهجرة، بل وتستخدمها ضد اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي أيضا، في تعارض مع الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئ.

٦٧ - وفي عام ٢٠١١، تفاقمت المشاكل المتصلة بسيطرة الحكومة على إنتاج الأغذية وإمداداتها، جراء حلول شتاء قاس، وتقليص الواردات التجارية والمساعدة الثنائية. ولم تسد حصص الإعاشة الحكومية سوى أقل من نصف الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية للسكان المتلقين للحصص، البالغة نسبتهم ٦٨ في المائة. ولم يكن معظمهم قادرين على شراء أغذية إضافية، ومن الممكن أن تكون تلك الحصص قد نفدت تماما بحلول فصل الندرة في أيار/مايو - حزيران/يونيه. وقد أطلق برنامج الأغذية العالمي عملية طوارئ لمساعدة أكثر من ٣,٥ مليون شخص من الفئات الأشد ضعفا، واجتذب نداؤه بعض المانحين، لكن ربما بشكل غير كاف. ويجب أن يجمع حل مشكلة الأمن الغذائي في الأجل الطويل بين استئناف تقديم المساعدة الغذائية والأشكال الأخرى للمساعدة الإنسانية، مع اتخاذ تدابير عاجلة لتصحيح مسار التدفقات في النظام العام للتوزيع والاقتصاد المحكوم مركزيا.

٦٨ - وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هي البلد الوحيد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي ليس على المسار الصحيح لتحقيق الغايات ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمومة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية

المكتسب/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الأخرى. ونظرا لانعدام الاستثمارات الجديدة في الهياكل الأساسية تقريبا، منذ أوائل عام ١٩٩٠، يفتقر البلد إلى إمكانات إنتاج الطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي، وإلى المرافق المادية اللازمة للحفاظ على المستويات الصحيحة للوقاية ضد الإصابة بالعدوى في المستشفيات. وهناك جوانب قصور ملحة في الأدوية الضرورية والمعدات الطبية الأساسية. ومع أن المساعدة الإنسانية الدولية ضرورية، فإنه يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير التغذية والرعاية الصحية الكافية للمصابين بسوء التغذية من النساء والأطفال، وتحسين الرعاية الصحية للأمهات. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحسين اللوجستيات في المستشفيات والمراكز الصحية، وتعزيز إمكانية الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي، والتشجيع على ممارسات أفضل في مجال الصحة العامة. وأعرب المقرر الخاص عن رغبته في التأكيد على أن الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي يستدعي توافرهما وإتاحة إمكانية الحصول عليهما وكفالة سلامتهما ومقبوليتهما ورخص ثمنهما للجميع بلا تمييز.

٦٩ - وقال إن التفاوض من أجل إتاحة ''حيز إنساني'' في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كان عملية مطولة وصعبة، ولا تزال كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تواجه تحديات في مجال التشغيل، وبخاصة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى أجزاء البلد المختلفة، من أجل رصد عمليات التسليم. وتحتاج الوكالات التي توفر المساعدة الإنمائية أيضا إلى كفالة إمكانية الرصد.

٧٠ - ولا تزال الحكومة تفرض قيودا مشددة على حرية الرأي والتعبير والتجمع. ويعاقب من يوجه انتقادا للدولة بالسجن، وتستطيع الدولة، بموجب المادة ٤٨ من قانون الصحافة، تجريم أي بيان أو منشور أو نبأ فيه انتقاد لأجهزتها. ولا توجد في البلد وسائط إعلام وطنية مستقلة، وتحد الحكومة بشكل بالغ من وجود وسائط الإعلام الخارجية، ومن سفر الصحفيين على الصعيدين الداخلي والخارجي كذلك. ويسبب الفراغ الإعلامي الناشئ عن ذلك صعوبات جمة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بتقييم احتياجات الشعب. ولا يزال البلد أيضا ضمن البلدان الأشد صعوبة فيما يتعلق بالوصول إليه عن طريق البريد الإلكتروني أو الهاتف أو الإنترنت.

٧١ - وتفتقر جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى وجود قوانين مختصة بحظر جميع أشكال العنف ضد المرأة، ولوجود آليات للوقاية والحماية كذلك. ويستشري العنف ضد المرأة في المترل وأماكن العمل والمجتمع، في ظل الثقافة التي تتوقع أن تكون المرأة مطيعة. ومن الضروري أن تنفذ الدولة برامج لتوعية الجمهور وتثقيفه، وإنشاء مرافق خدمية لتقديم المشورة للضحايا واتخاذ تدابير شاملة لمساعدتهن ومعاقبة الجناة، بما في ذلك توفير التدريب ذي الأهداف المحددة للمسؤولين عن إنفاذ القانون. وينبغي أن تستكشف هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إمكانية تأسيس مكتب قطري لمساعدة السلطات في منع العنف ضد المرأة.

٧٢ - واتضح من صور ساتيلية جديدة لمعسكرات الاعتقال الخاصة بالسجناء السياسيين أنها توسعت كثيرا منذ عام ٢٠٠١. ويعتقد أن آلاف السجناء، من بين ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ سجين سياسي، محكوم عليهم باعتبارهم مذنبين بحكم الصلة بأشخاص مدانين. وأبلغ الهاربون من هناك عن حدوث انتهاكات جسيمة وسوء معاملة بالغ. ودعا المقرر الخاص السلطات إلى الإفراج عن السجناء السياسيين. وعلاوة على ذلك، وبعد مضي أكثر من ١٠ سنوات لم تزر فيها البلد أية منظمة غير حكومية معترف بها، حان الوقت لأن تسمح الحكومة لمنظمات دولية مستقلة برصد الأحوال في السجون.

٧٣ - وقد رفضت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تلبية طلبات المقرر الخاص المتكررة بأن يزور البلد، وهي متخلفة عن الركب في مجال الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات، ولم تقبل أية توصية على الإطلاق من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، مما يجعلها الدولة الوحيدة تقريبا التي لا تتعاون مع أية آلية لحقوق الإنسان. وهي الدولة الوحيدة التي تغمط فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة منهجية.

٧٤ - وقال المقرر الخاص إنه سيركز انتباهه في التقارير القادمة على مجالات من قبيل جمع شمل العائلات، واختطاف الحكومة لرعايا أجانب، ومسائل حدودية تتعلق بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن ولايته يمكن أن تسهم بصورة إيجابية في حماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وعرض مجددا التعاون برحابة صدر مع حكومتها. وفي الختام، طلب المقرر الخاص إلى اللجنة أن تنظر في ما تريد اتخاذه من إجراءات بشأن أكثر من ٢٠ تقريرا عن الحالة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جرى تقديمها منذ نشوء ولايته.

٧٥ - **السيد جانغ إل هون** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): أعرب عن رفضه القوي لتقرير المقرر الخاص. وقال إن حكومته لن تعترف أبدا بولاية المقرر الخاص، الذي يستخدم من أجل عزل بلده وتكميمها تحت رداء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولن تفلح أية محاولة للنيل من كرامة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتلطيخ هيبتها في التغلب على قوة نظامها الاشتراكي.

٧٦ - **السيد بوتر** (أستراليا): قال إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من بين أسوأ الحالات المروّعة في العالم. ويتضح قلق أستراليا بشأن تفشي الجوع وسوء التغذية هناك من استجابتها القوية والسريعة للنداءات الدولية. وهي تحث الحكومة على وضع مزيد من سياسات الأمن الغذائي، بما في ذلك اتخاذ تدابير سليمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها، وتخصيص مزيد من الأموال لقطاع الأغذية من خلال إعادة توجيه الموارد بعيدا عن برامجها العسكرية والتسليحية. وقال إن بلده يشاطر المقرر الخاص القلق بشأن العنف ضد المرأة وسوء نظم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية، والتقييد الحاد لحرية التعبير، والنقص الحاد في خدمات الرعاية التي تقدم للسجناء السياسيين، وأعرب عن ترحيب بلده بمعرفة رأي المقرر الخاص بشأن الكيفية التي تستطيع الدول الأعضاء أن تعزز بها تنسيق جهودها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

٧٧ - **السيد كوداما** (اليابان): أعرب عن انزعاج وفده لأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لم تعمل على الإطلاق بمقتضى توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقال إن الوفد يحث الحكومة على اتخاذ إجراء فوري لتوفير الأغذية للضعفاء. وأعرب عن سرور وفده لما أعرب عنه المقرر الخاص من اعتزامه مواصلة مناقشة مسألة اختطاف الرعايا الأجانب مع الحكومة، وهي مسألة تثير القلق لدى الجميع باعتبارها انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. وقال إن مسألة اختطاف المواطنين اليابانيين من قبل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا تزال بلا حل، علما بأن الحكومة وافقت على إجراء تحقيق في المسألة، في عام ٢٠٠٨، ولم تنفذ ذلك.

٧٨ - **السيد كينغ** (الولايات المتحدة الأمريكية): حث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على التعاون مع المقرر الخاص ومفوضية حقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن يكون قرار الحكومة بالسماح لمبعوث خاص من الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة وفد تقييم حالة الأغذية في البلد، في أيار/مايو ٢٠١١، نقطة تحول في موقفها حيال الدخول في

حوار في المستقبل. وقال إن وفده يناشد الحكومة أن تعالج مسألة الرعايا الأجانب المختطفين بصورة فورية وأن تضع حدا لمعاقبة طالبي اللجوء السياسي المعادين قسريا وأسرهم. وأعرب عن ترحيب الوفد بمعرفة رأي المقرر الخاص عن الكيفية التي يستطيع المجتمع الدولي أن يعمل بها على تقليل تلك العقوبات، وعن كيفية العمل بصفة عامة في مجال التعاون البنّاء.

٧٩ - **السيدة بوتين** (كندا): أعربت عن انزعاج حكومتها العميق للانتهاكات المبلغ عنها فيما يتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير، والتوزيع غير العادل للأغذية والظروف البالغة السوء في معسكرات السجناء السياسيين. وقالت إن حكومتها لا تزال تناشد السلطات هناك أن تحترم الحقوق الأساسية لمواطنيها، بما في ذلك حرية الأديان، وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتعمل كندا على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإجبار الحكومة على التعاون مع الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الأخرى بشأن مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك فرض جزاءات اقتصادية إضافية، باستثناء الأغراض الإنسانية، قائلة إنها ستكون ممتنة لمعرفة ما يشير به المقرر الخاص بشأن أية إجراءات أخرى مفيدة متاحة للدول الأعضاء.

٨٠ - **السيدة تشامبا** (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يعتزم تقديم مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بغرض معالجة الشواغل الكثيرة التي أثارها تقرير المقرر الخاص. وسيكون وفدها ممتنا لمعرفة رأي المقرر الخاص عن الإجراءات المثلى التي يمكن اتخاذها لتشجيع الحكومة على تخفيف قبضتها على وسائط الإعلام والمعلومات والصحفيين، وتشجيعها كذلك على التعاون مع وكالات أخرى من الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، بشأن ما يمكن أن تفعله لكفالة توافر التغذية المناسبة والرعاية الصحية للنساء والأطفال، وما إذا كانت عملية الاستعراض الدوري الشامل والخبرة التقنية لمفوضية حقوق الإنسان ستفيد في ذلك الصدد.

٨١ - **السيد شين دونغ - إيك** (جمهورية كوريا): أشار إلى أن طالبي اللجوء السياسي الذين يعادون قسريا إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يتعرضون لعقوبات قاسية، وحث مجددا جميع البلدان ذات الاهتمام على الالتزام الصارم بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وأعرب عن انزعاج جمهورية كوريا الشديد للأعداد الكبيرة من السجناء السياسيين. وقال إنها تحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بقوة على توضيح مصير المعتقلين الأجانب، بمن فيهم المختطفون وسجناء الحرب، وعلى أن تعيد من لا يزالون هناك إلى بلدانهم بصورة فورية. وهي تدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة لإصلاح الخلل في نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها. وفيما يتعلق باعتزام المقرر الخاص أن يركز على موضوع المساءلة، دعت جمهورية كوريا الحكومة إلى التعاون الكامل مع المقرر الخاص وآليات الأمم المتحدة الأخرى، التي تتمتع بالاستقلال اللازم لتحديد المسؤولية.

٨٢ - **السيد لوماكس** (المملكة المتحدة): أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان المقرر الخاص على علم بالنسبة المئوية من السكان التي تعتمد على نظم توزيع الأغذية لسد معظم احتياجاتها، والنسبة المئوية المستوفاة من تلك الاحتياجات، والفئات التي تحظى بالأولوية وسط السكان، ومدى فعالية القطاع الاقتصادي غير الرسمي في سد العجز. وتساءل عما تستطيع الدول الأعضاء فعله لكفالة مراعاة أحكام القانون الإنساني الدولي في معاملة مواطني جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المؤهلين للحصول على مركز اللاجئ. وحث المتحدث الحكومة على طلب المساعدة التقنية من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالسجناء السياسيين والعنف ضد المرأة والرعاية الصحية وحرية التعبير.

٨٣ - **السيدة لوف** (سويسرا): حثت الحكومة على تعديل قوانينها من أجل الامتثال إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وإتاحة حيز أكبر لوسائط الإعلام المستقلة؛ ورفع القيود عن خدمات الإنترنت؛ والسماح بحرية تحرك الصحفيين؛ وسن قوانين خاصة بالعنف العائلي الذي يمارس ضد النساء والبنات. وينبغي أن تقبل الحكومة مساعدة المقرر الخاص وتسمح له بدخول البلد.

٨٤ - **السيد شاكر** (ملديف): أعرب عن الأمل في أن تؤدي المحادثات الثنائية التي جرت مؤخرا إلى استئناف المحادثات السداسية الأطراف، وإلى اتخاذ إجراء محدد في نهاية المطاف بشأن تحسين أحوال شعب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبخاصة فيما يتعلق بأزمة الأغذية والمياه الحادة. وأعرب عن مناشدة ملديف الحكومة كي تتخذ خطوات فورية لتوفير الحماية للنساء والأطفال ضد الاتجار والاستغلال الجنسي، ولكفالة الأمن الغذائي وتوفير المياه النقية والرعاية الصحية المناسبة لهم. وهي تحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بقوة على أن تنفذ بشكل فوري التوصيات الواردة في تقارير المقرر الخاص والأمين العام.

٨٥ - **السيدة سيكوينسوفا** (الجمهورية التشيكية): قالت إنه جرى الحديث في الماضي إلى تأسيس لجنة تحقيق لتتولى التحقيق في جرائم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ضد الإنسانية، علاوة على بحث إمكانية مساءلتها أمام المحكمة الجنائية الدولية عن جرائم من قبيل الاختطاف. وأعربت عن رغبة وفدها في معرفة مدى التأييد الذي حصلت عليه تلك الأفكار.

٨٦ - **السيد داروسمان** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن كثيرا من الأسئلة التي طرحت أجيب عليه في مداخلات الوفود الأخرى أثناء الجلسة. لكنه أعرب عن رغبته في الإشارة إلى أن نسبة ٦٨ في المائة من سكان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تعتمد بشكل كامل على نظام توزيع الأغذية. وإلى أنه مكلف بالعمل على توسيع حيز العمل الإنساني، بموجب ولايته التي مددت مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠١١. ولذلك يتركز اهتمامه على الأمن الغذائي والتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والمنظمات الشبيهة. وأعرب عن رغبته في مواصلة تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة بشأن حالة الأغذية، التي ينبغي أن تكون موضع الاهتمام الرئيسي للمجتمع الدولي. وعندما يتحقق الأمن الغذائي، ستتاح إمكانية الانتقال إلى مجالات أخرى من الشواغل المذكورة في القرار المتعلق بتأسيس ولايته.

٨٧ - وفيما يتعلق بلجنة التحقيق التي اقترحها سلفه، قال إنه عكف على دراسة الأسس القانونية التي يقوم عليها عدد من حالات اختطاف الرعايا الأجانب المدعى بها، معربا عن أمله في أن يتمكن من تقديم تقرير عن تحليلاته في ذلك الشأن في الدورة السابعة والستين. وقد أصدر المقرر الخاص والأمين العام زهاء ٢٥ تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، منذ تأسيس ولاية المقرر الخاص في عام ٢٠٠٤. وحان الوقت لأن تحدد اللجنة الإجراءات التي يتعين عليها اتخاذها، والأمر متروك لها كي تحدد ما إذا كانت ستنشئ لجنة للتحقيقات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.